دور الجامعة في النهوض و الرقي بالمجتمعات

أ.غلاب صليحة

جامعة عنابة

الملخص:

يؤكد التربويون أن عملية التعلم بشكل عام و التعليم الجامعي بشكل خاص له أبعاد كثيرة، لأن العملية التعليمية ذات أبعاد اجتماعية و اقتصادية و نفسية و ثقافية و تربوية، و بذلك فالجامعة في أي مجتمع كان لا يمكن أن تؤدي دورها و وظائفها بالكامل في التغيير الاجتماعي بدون تحقيق التفاعل بين الفرد من ناحية و البيئة الاجتماعية من ناحية أخرى.

تختلف وظائف الجامعة تبعاً لاختلاف المجتمعات ونظمها واختلاف تركيبها ونوع العلاقات السائدة التي تربط بين مكوناتها، إلا أن قدرتها على تحقيق أهدافها ورسالتها في بناء وتنمية المجتمع، يتوقف على مدى قدرتها على أداء وظائفها المختلفة والتي يمكن إجمالها في الوظيفة التعليمية، الوظيفة التربوية، الوظيفة الثقافية و الوظيفة الاقتصادية، ونجد أن كل وظيفة لا تعبر عن جهود مستقلة تتم بمعزل عن الوظيفة الأخرى، بل توجد صلة وثيقة بينهم.

المقدمة: تسعى جميع الدول المتقدمة منها والنامية إلى تحقيق أهدافها التنموية وتقديم خدمات أفضل على كافة الأصعدة، ولا يتأتى ذلك إلا إذا تضافرت الجهود نحو تحقيق الأهداف ، ولا يغيب عن بال احد الدور الهام الذي تلعبه الجامعات في تحريك التنمية لان الجامعات هي ارفع المؤسسات التعليمية التي يناط بها توفير ما يحتاجه المجتمع وعمليات التنمية فيه من متخصصين في مختلف مجال التنمية، وهي تمثل المراكز الأساسية للبحوث العلمية والتطبيقية التي بدونها يصعب إحداث أي تقدم معرفي أو اقتصادي أو اجتماعي حقيقي ، إضافة إلى ذلك فأن الجامعات تسهم في التنمية الشاملة بما تقدم لمجتمعاتها من إمكانات و خبرات للتعليم والتدريب المستمر، فضلا عن أنها تتحمل مسؤولية فريدة تجاه الخدمة العامة في المجتمع فعليها التزاما بان توسع من نطاق المشاركة الفعلية بحيث لا تقتصر على الطلبة والكليات،

فالتعليم العالي يحرص على أن يوفر الأساليب التي تعد كمختبرات من خلالها يتم اختيار الاتجاهات الفكرية المعاصرة ، ويمكننا القول أن التعليم العالي ملزم لتقديم الخدمة للمجتمع ، بل ويشارك بنشاطاته باعتباره مؤسسة اجتماعية يؤثر ويتأثر بما يحيط به من مناخات.

إن هذه الصلة الوثيقة تفرض على الجامعات أن تحدث دائما في بنيتها ووظائفها وبرامجها وبحوثها تغيرات تتناسب مع التغيرات التي تحدث في المجتمع المحيطة به ، وكما أن الجامعة أكثر التحاما بمجتمعاتها ، كما هي أكثر قدرة على الاستجابة إلى مطالب المجتمع ، وهذه العلاقة تفرض على التعليم الجامعي أن يكون وثيق الصلة بحياة الناس ومشكلاتهم وحاجاتهم وأمالهم بحيث يصبح الهدف الأول للتعليم الجامعي تطوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات العلمية والاقتصادية والصحية والاجتماعية والثقافية.. الخ.

ومن هنا تأتي أهمية البحث المطروح كون التعليم العالي سيظل أساس النهضة باعتباره ركنا أساسيا من أركان بناء الدول ة العصرية والمتعلمة القائمة على الفكر المتطور الجديد وعلى المشاركة المجتمعية في إطار الإيمان المتزايد بان التنمية البشرية هي إحدى الدعائم الرئيسية للتنمية الشاملة بإبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهذا بطبيعة الحال يتيح في نتائجه مزيد من الاندماج مع العالم الخارجي ويعزز من الانفتاح على الحضارات والثقافات بين المجتمعات.

وانطلاقا من ذلك نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

– ما هو الدور الذي تلعبه الجامعة في النهوض و الرقي بالمجتمعات؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هي أهمية الجامعة وما هو دورها ؟.
- ما هي وظائف الجامعة الحديثة ؟
- ما هي الأسباب التي دفعت الجامعة للاهتمام بعملية التنمية في المجتمع ؟
- ما هي أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق الجامعة لهذا الدور بكفاءة ؟
- ما هي المتطلبات اللازمة للجامعة للقيام بدورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكفاءة وفعالية ؟.

أهداف المقال و أهميته: تشكل أهمية الجامعة و دورها في خدمة المجتمع مبررا لهذا البحث لأن الجامعة لا يمكن أن تؤدي دورها الكامل الإيجابي في التغيير الاجتماعي بدون تحقيق التفاعل بينها و بين المجتمع.

و يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه الجامعة للتأثير في المجتمع إيجابيا، حيث أن الجامعة في أي مجتمع كان لا يمكن أن تؤدي دورها بالكامل في التغيير الاجتماعي بدون تحقيق التفاعل بين الفرد من ناحية و البيئة الاجتماعية من ناحية أخرى.

وقد اعترف الكثير من المربين بعلاقة التعليم المدرسي و الجامعي بالتغيير الاجتماعي لأنهما يقويان المهارات و يذكيان روح الابتكار لدى الفرد، إن التعليم الجامعي في المجتمعات النامية له أثر كبير في عملية الرقي الاجتماعي لأنها تساعد على تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة من السكان و تيسر فرص العمل للأفراد و ترفع مستوى معيشتهم، و كما قيل على الجامعة أن تؤدي الوظائف التي يفرضها المجتمع.

1- أهمية الجامعة ودورها:

وظيفة مؤسسات التعليم العالي تقوم على تحديد احتياجات الأفراد والمؤسسات في المجتمع، ووضع البرامج والأنشطة التي تلبي هذه الاحتياجات، من خلال الجامعات والكليات والمعاهد ومراكز بحثية .ومفهوم هذه الوظيفة يتبلور في نشاط تعليمي يعمل على جذب الأفراد من خارج الجامعة عبر نشر المعرفة خارج أسوارها، وذلك بغية إحداث تغيرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحدتها الإنتاجية والاجتماعية المختلفة، وللقيام بذلك، ينبغي أن تقوم الجامعات بنشر وإشاعة الفكر العلمي الخاص بالبيئة الأكاديمية، وتبصير الرأي العام حول ما يجري في حقل التعليم من حيث الفكر والممارسة.

وكذا يجب على الجامعات أن تقوم بتقويم مؤسسات المجتمع وتقديم مقترحات وحلول لقضايا المجتمع ومشكلاته، وتقدم بدائل وتصورات تقوم بنشر الفكر التربوي داخل المجتمع[1].

يرى المختصون أن للجامعة ثلاثة أهداف تتلخص فيما يأتي:

- أهداف معرفية :تتمحور حول المعرفة وشيوعها.
- أهداف اقتصادية :تكمن في تطوير اقتصاد المجتمع وتلبية احتياجاته من الاستثمار في رأس المال البشري والإفادة من خبراته للتغلب على مشكلات الاقتصاد وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم اقتصادية.
- أهداف اجتماعية :تقود لاستقرار المجتمع وتنميته والتغلب على مشكلاته وقضاياه الاجتماعية، وتكون في مجملها على النحو الآتي:

- تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل مكافحة الأمية، والإدمان، ونشر الوعي الصحي وغيرها.
- الربط بين نوعية الأبحاث ومشاكل المجتمع المحلي.
- تفسير نتائج الأبحاث ونشرها لإفادة أفراد المجتمع منها.
- تنمية العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والمحيط المحلي خاصة.
- تأهيل خريجين مدربين تدريب يتناسب مع احتياجات المجتمع وطبيعة تغير المهن.

ويرى بعضهم أن من أهم المسلمات التي تقوم عليها علاقة الجامعة بمجتمعها هي أن الجامعة جزء لا يتجزأ من المجتمع، وأن علاقة الجامعة بالمجتمع هي علاقة الجزء بالكل، وأن غاية الجامعة الحقيقية ومبرر وجودها هي خدمة المجتمع الذي توجد فيه ومعنى ذلك أن ارتباط الجامعة بمجتمعها يعطيها شرعيتها ويبرر وجودها حيث إنه ليس أخطر على الجامعة من أن تنفصل عن مجتمعها، وتنحصر داخل جدرانها تنقل المعرفة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياه .نجد في الدول الأوروبية، في فرنسا على وجه الخصوص، أن الجامعة منذ بداية تأسيسها لم تنعزل عن المجتمع، بل كانت جزءًا لا يتجزأ منه .ولعل رمزية موقعها الجغرافي دال على ذلك، فعادة ما تكون داخل المدينة

غير مفصولة عنها بأسوار ولا مداخل، ومرافقها متاحة لمن أراد، من مكتبة ومراكز أبحاث...إلخ .فهي إذن من الأساس جزء من المجتمع.

2- وظائف الجامعة: لقد اختلف دور الجامعة في طبيعته ومحتواه علي أساس أنها المؤسسة الأكثر تطوراً وتأثيراً في حياة المجتمعات، باختلاف العصور والمجتمعات ، فقد أصبحت الجامعات ضرورة أساسية من ضرورات حياة المجتمعات وتطورها في العصر الحديث ، فالجامعات في العصور الحديثة قد تبدلت من جامعات يكاد ينحصر هدفها في تخريج المختصين في بعض فروع المعرفة الإنسانية إلى جامعات تعني بمطالب وحاجات مجتمعاتها الاقتصادية والاجتماعية وتحاول أن تفي بها من خلال ما تعده من العناصر البشرية لكي تأخذ الدور الريادي في التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في المجتمع

ويمثل دور الجامعة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إحدى الوظائف الأساسية للجامعات الحديثة ومن خلال هذا الدور يتم تهيئة الظروف المناسبة للأفراد ، والمؤسسات العاملة بالمجتمع للاستفادة من كافة الإمكانات المادية والبشرية والعلمية والصحية والرياضية بالجامعة ، وتنمية وعي الإفراد في جميع المجالات وتنمية مهاراتهم حتى يمكنهم ملاحقة التقدم المذهل والسريع في التقنيات والابتكارات الحديثة.

كما أن وظائف الجامعة تختلف تبعاً لاختلاف المجتمعات ونظمها واختلاف تركيبها ونوع العلاقات السائدة التي تربط بين مكوناتها، إلا أن قدرتها على تحقيق أهدافها ورسالتها في بناء وتنمية المجتمع، يتوقف على مدى قدرتها على أداء وظائفها المختلفة والتي يمكن إجمالها في وظائف رئيسية، وهي نقل المعرفة من خلال التعليم (الوظيفة التعليمية)، الوظيفة التربوية، الوظيفة الثقافية وتنمية المجتمع ، ونجد أن كل وظيفة لا تعبر عن جهود مستقلة تتم بمعزل عن الوظيفة الأخرى ، بل توجد صلة وثيقة بينهم ، فالعملية التعليمية لا يمكن أن تكون بمعزل عن الوظيفة التربوية ، وهي في نفس الوقت تعمل على إعداد الكوادر البشرية التي تتولى مسئولية العمل في قطاعات الإنتاج المختلفة بالمجتمع ، بينا تهدف التربية إلى تحسين و تقويم سلوك الطلاب و بالتالي توجيههم إلى تحسين مستواهم التعليمي من ناحية وتسعى إلى الإسهام في تنمية المجتمع وحل مشكلاته من ناحية أخرى، ومن ثم توظف الجامعة الدراسة والبحث لمعالجة المشكلات الاجتماعية وتعتبرهما إعداداً للعمل، وبدلاً من مفهوم الجامعة المنعزلة عن المجتمع تطرح مفهوم الجامعة في تنمية المجتمع[2].

و بذلك أصبح التعليم أداة رئيسية للحركة من الفرد والمجتمع في مضمار التقدم والتنمية الشاملة التي يتسم بها العالم المعاصر، وبات الفرد المتعلم هو العنصر الفعال في النهضة الشاملة للمجتمع، ومن ثم أصبحت عملية التقدم و التنمية تقاس بما أنجزته الحكومات والمجتمعات من تعليم وتثقيف لأبنائها، وما حققته من خطط وبرامج تعليمية تساعدها في النمو الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي ، وبناءاً على ذلك فقد أيقنت كثير من الدول أهمية التعليم بصفة عامة، والتعليم الجامعي بصفة خاصة لارتباطه الشديد بعوامل التنمية والتقدم، لذلك أصبح الإنفاق على الجامعات استثماراً حقيقياً في مجال تنمية الموارد البشرية وجزاءً من سياسة التنمية الشاملة.

كما تعتبر الجامعات معقلاً للعمل والبحث العلمي، فهي التي تربط العلم بالمجتمع وتنسق الجهود العلمية بهدف تقدم المعرفة الإنسانية من جهة، ولجعل العلم في تنمية المجتمع ونهضته من جهة أخرى، فتقوم الجامعات بدور هام في تنمية المعرفة وتطويرها من

خلال ما تقدم من بحوث تتناول مشكلات المجتمع المختلفة، وما تصل إليه هذه البحوث من حلول علمية في مختلف التخصصات، وميادين المعرفة المختلفة بهدف تطوير المجتمع والنهوض به إلى مستوى تكنولوجي واقتصادي وصحي وثقافي واجتماعي أفضل، كما أن الطاقة الكامنة في البحث العلمي الجامعي لو أحسن استخدامها فإنها قادرة على إحداث ثورة وتغير اجتماعي ملحوظ نحو التقدم والرفاهية، وهما هدفا أي خطط للتنمية سواء كانت اجتماعية، أو اقتصادية وأن نتائج البحوث العلمية قادرة على تنفيذ أهداف خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتقويم الحلول العلمية التي تحقق أهداف هذه الخطط بكفاءة وفاعلية.

ولقد أنشأت الجامعات في الدول المتقدمة المراكز البحثية المتخصصة والمختبرات الوطنية ذات الأهداف المحددة وفقاً لتوجهاتها واهتماماتها لتحوي كل نشاط الجامعات البحثي وتمثل بيت الخبرة الجامعي الذي يستمد منه صانعوا القرار معلوماتهم لحل المشكلات، كما تلعب هذه المراكز دوراً هاماً في تكوين خطط بحثية تستقطب لها العلماء الزائرون والباحثون المتفرغون وأعضاء هيئة التدريس المتخصصين، وطلبة الدراسات العليا، ويكون كل مركز متعدد المجالات البحثية أو يكون متخصصاً في نوع محدد من البحوث في قطاع معين حسب الأولويات الوطنية، وهذه المراكز تكون مزودة بالتجهيزات المتطورة والخدمات اللازمة للبحث، وتكون قادرة على تنفيذ نتائج البحوث في وحدات ريادية، وأن تلعب دور المراكز الصناعية للبحوث المنجزة[3].

وبذلك يمكن القول أيضا أن الجامعة باعتبارها أعلى مؤسسة ثقافية في المجتمع قادرة على النهوض به من خلال تحديدها لأوضاعه الثقافية والعلمية وتزويده بما يحتاجه في هذا الجانب، من منطلق تنمية المجتمع تنمية متكاملة من جميع النواحي، وعلى أساس أن المساهمة في تثقيف أبناء المجتمع بصفة عامة أصبحت من ضرورات العصر، وباعتبار أن الجامعة تشكل مركزاً للإشعاع العلمي ومن أكثر وسائل المجتمع ثراء وتأثيراً في مجال التثقيف فهي تقوم بنشر الثقافة بكل أنواعها للراغبين فيها والمحتاجين إليها.

كما تساهم في تطوير المجتمعات من خلال تنمية الموارد البشرية و الاهتمام بتخريج الأخصائيين الفنيين لخلق قاعدة بشرية قادرة على الإيفاء بمتطلبات خطط التحول الاقتصادي، كذلك تعمل على تشجيع الطلاب لمعالجة المشكلات التي تواجههم في الحياة العلمية و العملية، إضافة إلى تقديم الاستشارات المتنوعة في المجالات المختلفة لأفراد المجتمع.

3- أسباب وعوامل اهتمام الجامعة بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية عدداً من المتغيرات الأساسية والتي طالت مختلف جوانب الحياة المعاصرة، ومست كافة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في دول العالم على اختلاف درجاتها في التقدم والنمو إلى الحد الذي جعل عالم اليوم ''عالم جديد'' يختلف كل الاختلاف عن الفترة السابقة.

وتقع على الجامعات مسئولية التصدي لتلك المتغيرات والمساهمة في وضع الحلول باعتبارها المؤسسات العليا في المجتمع، والتي تمتلك القدرات العلمية والفكرية القادرة على التفاعل مع هذه المتغيرات سواء حاضراً أو مستقبلاً، كما أنه لم يعد دور الجامعة مقتصراً على مواجهة التحديات والمتغيرات الآنية فقط، بل امتد إلى الاستشراف والتنبؤ بها في المستقبل واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للتصدي لها قبل وقوعها، وذلك أثناء تطبيق خطط التنمية وبرامجها ، وإمداد النصح بخصوص كيفية تفادي هذه المشكلات، ومن أهم هذه المتغيرات هي [4]:

-التوجه نحو مجتمع المعرفة: حيث أن أول هذه المتغيرات العالمية وأخطرها ظاهرة ''تفجر المعرفة'' فقد بات معلوماً لدى جميع العاملين في حقل المعرفة، أن القرن العشرين قد شهد تطوراً في المعرفة كماً وكيفاً ، جعله بالقياس إلى حجم ونوع المعرفة البشرية عبر القرون السابقة عصر المعرفة ، وقد ترتب على ثورة المعرفة وتدفقها بقوة أن صارت المعرفة تجارة لها عائدها، ومردودها العالي، حيث إن التنمية وزيادة الإنتاج ، أصبحت تعتمد على قيمة المعرفة أكثر من اعتمادها على عوامل الإنتاج المادية، كالأرض ورأس المال، ووفرة الثروات الطبيعية حتى وفرة القوى العاملة، والواقع أن تكلفة المعرفة تتجاوز في معظم الحالات، تكلفة عوامل الإنتاج المادية السابقة كلها في صناعة السلع، والخدمات كما أن قيمتها المضافة، تمثل أضعافاً مضاعفة لعوائد غيرها من عوامل الإنتاج الأخرى ، ومن هنا تغدو المعرفة في العصر قوة، والقوة أيضاً معرفة.

-ثورة الاتصالات:

إن ثورة تكنولوجيا الاتصالات قد سارت على التوازي مع ثورة تكنولوجيا المعلومات، التي كانت نتيجة لتفجر المعلومات، وتضاعف الإنتاج الفكري في مختلف المجالات، وظهور الحاجة إلى تحقيق أقصى سيطرة ممكنة على فيض المعلومات المتدفق، وإتاحته للباحثين والمهتمين ومتخذي القرار في أسرع وقت وبأقل جهد، عن طريق استحداث أساليب جديدة في تنظيم المعلومات تعتمد بالدرجة الأولى على الحاسب الآلي، واستخدام تكنولوجيا الاتصال، لمساندة مؤسسات المعلومات، ودفع خدماتها لتصل عبر القرارات.

-التزايد السكاني السريع:

يعد تحدي الانفجار السكاني من أخطر التحديات التي تواجه العالم ، حيث أن معدل الزيادة السكانية في زيادة مضطردة، وأن عدد سكان العالم يتضاعف على فترات، كما يصاحب زيادة السكان ونموها المستمر، زيادة الطلب على التعليم الجامعي، وتزايد الهجرة من الريف إلى الحضر، وقد أدى زيادة الطلب على التعليم الجامعي، أن اضطرت كثير من الجامعات إلى استيعاب أعداد كبيرة من الطلاب، تفوق الإمكانات المتاحة مما ألقى عليها مسؤوليات وأعباء جديدة أهمها ضرورة إعداد برامج منوعة مثل التعليم المبرمج، والتعليم بالمراسلة، والتعليم المفتوح كما فرض عليها استخدام كثير من الوسائل التعليمية المصاحب لهذه البرامج، مثل الحقائب التعليمية، والإذاعة والتليفزيون، والحاسب الآلي، والفيديو، وهي من أساليب تنفيذ برامج خدمة، وتنمية المجتمع، والتعليم المستمر.

- الثورة العلمية والتكنولوجية

يشكل العلم والتكنولوجيا في تطوراتهما المتلاحقة، وعلاقاتهما المعقدة مع التنمية تحدياً للدول عامة، والدول النامية خاصة، والتحدي الذي تواجهه الدول النامية، هو حتمية التحول إلى مجتمعات يترابط فيها ثلاثي العلم التكنولوجيا والتنمية بحيث تكون قادرة على التعامل مع التكنولوجيا كمحرك فاعل للتطور الاقتصادي، والاجتماعي، وبما أن العصر الحالي مرتبط بالعلم والتكنولوجيا في الأساس فسوف يصبح المجتمع الذي تزداد فيه نسب المزودين بالعلم والتكنولوجيا هو المجتمع المستوعب لمتغيرات العصر، ويكون بالتالي مجتمعاً متقدماً بجامعات متقدمة، حيث إن المصدر الأساسي لفهم واستيعاب العلم والتكنولوجيا هو الجامعة المتقدمة.

-العولمة:

لقد ترتب على تلك المتغيرات السابقة، نشأة ظاهرة العولمة والتي أطلقت التواصل والتفاعل في الأنشطة الإنسانية، بما يتعدى الحدود التقليدية بين الدول والأقطار، لاغية بذلك حدود المكان وقيود الحركة والاتصال، وتخفف من قيود الوقت والزمان، وكانت المحصلة الرئيسية لظاهرة العولمة، أن مفاهيم ونظم وأساليب التفاعل مع مختلف مجالات الحياة، التي سادت عصر ما قبل العولمة لم تعد تتناسب مع معطيات العصر الجديد.

وإذا كانت الجامعة قد قامت بأدوارها ومسئولياتها خلال القرن العشرين بدرجة كبيرة فإنها تواجه خلال القرن الحادي والعشرين بمسئوليات وأدوار أكثر تقدماً وتعقيداً، باعتبارها المؤسسة المجتمعية الأولى التي تساعد المجتمع على أن يتبوأ موقعاً إستراتيجياً على خريطة العولمة التي لن تتمتع إلا لمجتمعات المبدعين والمتعلمين وأصحاب المهن التخصصية الدقيقة، وأن تتولى مسئولية قيادته لمواجهة هذه المتغيرات والتحديات[5].

4- دور الجامعة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

تتعدد أنماط ومجالات تنمية المجتمع التي تقدمها الجامعات لمجتمعاتها بتعدد مشكلات المجتمع ودرجة انغماس الجامعات في العمل على تلبية تلك الحاجات ومواجهة هذه المشكلات، كما تتعدد هذه المجالات كذلك بتعدد الجماعات التي توجه إليها الخدمات من جماعات مهنية ومدنية إلى جانب العاملين في مختلف الأنشطة التجارية، والصناعية والزراعية، ويبقى المجال مفتوحاً لطرح جوانب أخرى يمكن أن تدرج، فالمجال ديناميكي متجدد يستجيب للتغيرات التي يعيشها المجتمع، فقد تمارس إحدى الجامعات كل الجوانب،

أو أكثر وقد تمارس غيرها بعض الجوانب وبدرجات متفاوتة كل حسب ظروفها وحاجاتها التنموية اقتصادياً واجتماعيا وثقافياً، وفيما يلي عرض لأهم هذه المجالات:

– **الأنشطة الثقافية** :إن الجامعة باعتبارها أعلى مؤسسة ثقافية في المجتمع قادرة على النهوض بالمجتمع من خلال تحديدها لأوضاعه الثقافية والعلمية وتزويده بما يحتاجه في هذا الجانب، من منطلق تنمية المجتمع تنمية متكاملة من جميع النواحي، وعلى أساس من أن المساهمة في تثقيف أبناء المجتمع بصفة عامة، أصبحت من ضرورات العصر، وباعتبار أن الجامعة تشكل مركزاً للإشعاع العلمي ومن أكثر وسائل المجتمع ثراءاً وتأثيراً في مجال التثقيف حيث تقوم الجامعة بنشر الثقافة بكل أنواعها للراغبين فيها والمحتاجين إليها.

– **البحوث التطبيقية والخدمات الميدانية** : تعد البحوث التطبيقية بحوث عملية تقوم على تطبيق واستثمار وتطويع نتائج البحوث الأساسية وتستهدف خدمة الإنسان ورفاهيته، كما انها بحوث توجه مباشرة لحل مشكلات المجتمع المحلي في مجال الإنتاج والخدمات والمشكلات الاجتماعية، ومثل هذه البحوث غالباً ما تسفر عن تجديدات وابتكارات تقضي على المشكلات وتؤدي بالتالي إلى توثيق العلاقات بين الجامعة ومؤسسات المجتمع[6].

5– معوقات فعالية دور الجامعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تواجه الجامعة العديد من التحديات والمصاعب أثناء قيامها بأداء وظائفها التي تحد من فاعليتها وأهمها

- حداثة مفهوم تنمية الجامعة للمجتمع.
- عدم وضوح مفهوم تنمية المجتمع والبيئة لدى أعضاء هيئة التدريس.
- عدم الوضوح الكافي لأهداف الجامعة في تنمية المجتمع والبيئة.
- عدم توزيع الأدوار الخاصة بتنمية المجتمع والبيئة على الأقسام العلمية بالجامعة.
- عدم وجود هيئة مكتبية معاونة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة على مستوى الجامعة.

6– رؤية مستقبلية لدور الجامعة في البحث العلمي لخدمة المجتمع وتنمية البيئة :

نحن في هذا العصر بكل ما يحمل من تطور مثير وتقدم مذهل يعتمد على استخدامات البحث العلمي، وفى ظل ما تحققه انتصارات التكنولوجيا لتحقيق أحلام البشرية وتذليل كل العقبات من أجل سعادة الإنسان، فلا سبيل لنا إلا الاعتماد على أنفسنا لكي نرفع مستوانا العلمي والتكنولوجي في جميع المجالات، ولكي تتحقق هذه الرؤية يجب:

أولا:– لابد أن يتلاقى فكر التخطيط مع سياسة الدولة نحو دعم وتنمية القدرات وتوجيه الإمكانات المتاحة بها لخدمه قضايا التنمية.

ثانيا:– إن البحث العلمي من أجل التنمية لا يأتي وليد فكر ذاتي وإنما يجب أن ينبع من حاجة المجتمع، ولابد للجامعة أن تعمل جاهدة على أن تتبنى إستراتيجية البحث العلمي لدفع عجلة التنمية في مجتمعاتها والاعتماد على تفكير المجتمع العلمي ذاته في حل المشاكل الخاصة به لتنمية وخدمه المجتمع.

ثالثا:– لكي تتمكن الجامعة من القيام بدورها فلابد من خلق مجال اتصال مباشر بينها وبين المستفيد وبينها وبين المستويات الأعلى للتخطيط والبحث مثل مراكز البحوث وأجهزة الإنتاج والخدمات على مستوى إقليمها.

ويسهم ذلك في تكثيف إيجابيتها بما يعظم استغلال الطاقات والإمكانات العلمية والتنفيذية بالإقليم في إطار برامج محددة لخدمه قضاياه التنموية تعتمد في تنفيذها في المقام الأول على القوى البشرية المدربة جيداً بالجامعات وتعاونها مع مراكز البحوث والمعاهد والمراكز المتخصصة في الدولة[7].

7– الدور المنتظر من الجامعة في مجال التنمية البشرية و تواصل الأجيال:

إن نشاط الجامعة يمكن أن يبوب في مجالين : المجال المعرفي القائم على التدريس الذي يقوم بدوره بنقل المعرفة إلى أجيال المستقبل والبحث العلمي الذي يقوم بزيادة المعرفة وتحديثها و المجال الاجتماعي بمعنى المساهمة بفعالية وايجابيته في تلب ية وحاجات الفرد

والمجتمع الفورية والمستقبلية من كوادر بشرية متخصصة في مجالات متنوعة ، وهنا يجب تشجيع الجامعة على القيام بدراسة المشاكل وتحديد الحاجات والمهارات والأولويات التي يواجهها المجتمع حتى يسهل معالجتها ، وإذا لم تقم الجامعة بالوقوف على مشاكل المجتمع وعيوبه ونواقصه و لم تقم على حلها وعلاجها فلا فائدة منها[8] فلما تتأثر الجامعة بالمجتمع الذي تكون فيه يجب عليها أيضا أن تقود وتؤثر فيه ولا تخضع لهيمنته وتتحمل مسؤوليتها في عملية التغيير، فنجاح الجامعة في أي مجتمع مرهون بمدى تفاعلها معه والاقتراب منه، ولابد من تحديد المشاكل والثغرات وبالتالي إيجاد الحلو ، ولعل تطوير نظام جودة التعليم يعزز من استقلالية الجامعات ومن ثم يعزز من انفتاحها وتحسنها باستمرار، وربما يسهم تحفيز مؤسسات التعليم العالي من خلال إنشاء جوائز للجودة ومنحها سنويا لأفضل مؤسسة أو كلية أو مركز بحثي أو للطالب الجامعي الأكثر تفوقا وكذلك لأفضل أستاذ جامعي فضلا عن إنشاء وسام الجودة ومنحها لأفضل برنامج دراسي جامعي ولأفضل بحث جامعي تتولى إعداد المعايير العلمية المتعلقة بهذه الجوائز.

إن عملية التخطيط لاستثمار الطاقة الكامنة في التعليم العالي بأسلوب علمي يطور القوانين وسبل التخطيط والتنمية والاعتماد والإشراف وتوافر المواد والمراقبة والمحاسبة في مجالات التعليم العالي من اجل التحكم في اتجاهاته الكمية والنوعية ، بحيث يتم تصميم وتطوير واعتماد مواصفات ومعايير تنموية لتشجيع وتوسيع وتنوع وتوازن وتجديد التعليم العالي وتحقيق جودته كونه الإطار الأعلى للتنمية البشرية[9] والنهوض بالأوطان على الأصعدة كافة، ولابد أن يقاس مدى الالتزام بهذه المعايير بطرق وأدوات أكاديمية دقيقة وموثقة لقياس جودة التعليم ولضمان توجيهه وتحسين نوعيته باستمرار من اجل:

-تمكن حامل الشهادة من تقدم صفوف المنافسين، وولوج سوق العمل وجعل المؤسسة التعليمية قادرة على دعم سوق العمل من خلال تخريج كادر كفء يستطيع موائمة التكنولوجيا الحديثة وتحديات العولمة.

-تمكين الدولة من مكافحة رداءة التعليم التي تدفع بحملة الشهادات الذين يرفضهم سوق العمل نحو البطالة.

-إعداد نظام تعليمي مطابق والمعايير والمتطلبات التنظيمية والقانونية وتلك التي يحددها الطالب وسوق العمل والجهات الأخرى ذات العلاقة.

-استيعاب الخريجين الجدد من خلال تعريف سوق العمل بمؤسسات التعليم العالي وبرامجها الدراسية ونظمها الأكاديمية وشهاداتها ومؤهلات وخبرات خريجيها ، لان ذلك يسهم في خلق فرص العمل تخطط له الدولة بعد التنسيق بين وزارة التعليم العالي والوزارات الأخرى ، ليضمن ذلك مواصفات المنتج التعليمي والعمليات المرتبطة به لتمكين مؤسسة التعليم العالي من تزويد سوق عمل متغير باستمرار بموارد بشرية متجددة وتملك المرونة والقدرة على الإبداع والابتكار في بيئة اقتصادية ويتوسع حجم البني التي تديرها البرامج الالكترونية.

-تبادل المعرفة والخبرات بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الأخرى ، وهنا يمكن تصور في هذا السياق أساتذة الجامعة إنتاج أبحاثا علمية أو دروسا تطبيقية في أرجاء المؤسسات الإنتاجية ، وبالمقابل أيضا يمكن تصور كوادر مؤسسات القطاع الخاص يدرسون في المؤسسات التعليمية وينفذون بعض مشاريع المؤسسة التي ينتمون إليها ويجرون الأبحاث التطويرية لمنتجاتهم في مختبرات مؤسسة التعليم العالي.

-فتح أبواب مؤسسات القطاع الخاص والعام أمام تدريب مكثف للطلبة خلال تحصيلهم الدراسي تأهيلا لانتقالهم اللاحق من المجال الأكاديمي إلى سوق العمل.

-تشجيع الأعمال البحثية والتطويرية المشتركة بين الاكاديميين الأساتذة والطلبة والاقتصاديين والصناعيين وتعزيز الثقة في البحث العلمي الجامعي وإيجاد التمويل للمشاريع البحثية لمصلحة القطاعات والتي تنفذها مؤسسات التعليم العالي والتي تعود بفائدة مشتركة للطرفين[10].

إن هذا التعاون الايجابي والترابط العضوي بين مؤسسة التعليم ومؤسسات الدولة الأخرى يسمح بتحديث مهارات أفراد الهيئة التعليمية، كما يسمح بإيجاد الحلول لتمويل مؤسسات التعليم العالي وتمكينها من تجهيزها بالتكنولوجيا الحديثة التي تتماشى مع حاجات سوق العمل الذي ينعكس ايجابيا على المجتمع بكليته و لتضعها في تصرف طلابها الذين سيصبحون هم أنفسهم في الغد القريب الموارد البشرية التي ستتولى تطوير الإمكانيات والقدرات وتحقيق التنمية على كافة الأصعدة.

خاتمة: لقد كان من الضروري الاهتمام بالجامعة والبحث العلمي وذلك من خلال عدد من المعايير الآتية وهي:

•ضرورة وضع رؤية إستراتيجية وطنية لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي تحدد بدقة دور المعرفة في تحقيق أهداف التنمية والمطلوب من مؤسسات التعليم العالي بصفتها مؤسسات منتجة للمعرفة، وأن تندرج هذه الرؤية في تفاصيلها حتى تصل لمستوى الرؤية الإستراتيجية لكل جامعة.

•ضرورة إعادة النظر في نمط وأساليب الإدارة الجامعية بحيث تتلاءم مع أهداف التعليم الجامعي وتوجهاته الإستراتيجية.

•ضرورة وضع تصور مستقبلي للجامعة يتناسب مع الإمكانيات المتاحة ومع الظروف الحالية للمجتمع والمناخ الاقتصادي والاجتماعي السائد وضرورة الاستجابة للتطورات الهائلة التي تحدث علي صعيد العالم.

•ضرورة توفير إطار عام ينظم العملية التعليمية، فالتعليم العالي له طابع قومي يفترض وجود قانون واحد ينظم العمل بالجامعات الخاصة والعامة ويهدف إلى تحقيق الجودة والارتباط بالسوق الوطنية والعالمية وتحقيق حد أدنى من التوافق علي صعيد المجتمع كله.

•ضرورة توفير التدريب العملي إلي جانب التعليم النظري مع الاهتمام بتعليم اللغة العربية والثقافة والحضارة الخاصة بكل بلد، والاهتمام بالبعثات العلمية والدراسية للخارج.

•ضرورة ألا تقتصر وظيفة الجامعة في بلدان العالم الثالث علي البحث والتدريس، ولكن أيضا من أجل نشر الثقافة، فالجامعة لا يمكن أن تؤدي وظيفتها وهي نشر الثقافة وخدمة المجتمع وتنمية البيئة المحيطة بها، ولا يمكن إصلاح الجامعة إلا إذا أسهمت هذه الأخيرة في إصلاح المجتمع بشكل عام وقامت كمنارة لتأكيد حرية البحث والتفكير، ولكي يتحقق هذا لابد من توفر شروط ثلاثة هي :- الاستقلال والاكتفاء الذاتي والحرية الأكاديمية لأن غياب هذه الشروط الثلاث يفقد الجامعة دورها .

•ونظرا لمحدودية الموارد المتاحة فإنه من المؤكد أن الجامعات كلها لن تستطيع أن تخوض في مجال البحث العلمي ولذلك يجب تحديد ما يعرف بجزر التميز والتي تمتلك فيها الجامعات ميزة نسبية أفضل. وأن تعمل هذه الجزر في مجالات محددة مع توفير كل ما يلزمها من إمكانيات لضمان نجاحها

وأخيرا يمثل دور الجامعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إحدى الوظائف الأساسية للجامعات الحديثة، ومن خلال هذا الدور يتم تهيئة الظروف المناسبة للأفراد، والمؤسسات العاملة بالمجتمع للاستفادة من كافة الإمكانات المادية والبشرية والعلمية والصحية والرياضية بالجامعة، وتنمية وعي الأفراد في جميع المجالات وتنمية مهاراتهم حتى يمكنهم ملاحقة التقدم المذهل والسريع في التقنيات والابتكارات الحديثة، هذا إلى جانب ما تقدمه الطاقات العلمية الخلاقة لأعضاء هيئة التدريس من القيام بالبحوث التطبيقية للمساهمة في حل المشكلات التي تعترض الطاقات الإنتاجية المختلفة مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية والإسهام في تحقيق الرفاهية للمجتمع، وبذلك فإن إصلاح الجامعة يعتبر جزءا لا ينفصل عن إصلاح المجتمع، فالجامعة كالمرآة تعكس سلبيات المجتمع، ولها أيضا دور في إصلاحه ولا حل لمشكلات الجامعات إلا بوجود طليعة جامعية من الأساتذة تتحمل المسئولية والتعامل بصرامة وحزم لإصلاح وتحديث وتطوير المجتمع بوجه عام والجامعة على وجه الخصوص.

الهوامش

[1] آية عبد الله أحمد النويهي، دور الجامعات في تقدم البحث العلمي و أثره على المجتمع، المركز الديمقراطي العربي، 2010، ص.12.

[2] ساجد شرقي، دور الجامعات في تطوير و تنمية المجتمع، مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، 2008، ص.182.

[3] مجدي إبراهيم، تطوير التعليم العالي في عصر العولمة، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2000، ص.37.

[4] الإدارة العامة للتخطيط و الإحصاء، الوظيفة الثالثة للجامعات، وزارة التعليم العالي، وكالة الوزارة للتخطيط و المعلومات، المملكة العربية السعودية، 2013، ص.10.

[5] نفس المرجع، ص ص.11-16.

[6] رعد العسكري، دور الجامعة في المجتمع، مجلة الحوار، العدد 2078، 2007، ص.14.

[7] نعمان شحادة، نحو إستراتيجية جامعية عربية جديدة، بحث مقدم للمؤتمر العلمي، دور الجامعات العربية في تعزيز الهوية العربية، جامعة قطر، ص.67.

[8] عبد العزيز أبو نبعة، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم، بحث مقدم لمؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر، جامعة الإمارات، 1998، ص.76.

[9] أحمد مصطفى، برنامج إدارة الجودة الشاملة و تطبيقاتها، المركز العربي للتدريب التربوي لدول الخليج العربي، قطر، 2002، ص.20.

[10] أبو هلال و آخرون، مدى توافق التعليم العالي مع سوق العمل المحلي، دراسة تحليلية، مركز البحوث و الدراسات الفلسطينية، سلسلة تقارير الأبحاث رقم 9، نابلس، 1998، ص ص.84